مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (5) العدد (7) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (5) No. (7) 2021

غاز شرق المتوسط – جغرافية جديدة للتفاهم والصراع

د. لؤي صيوح[*1]
د. ذوالفقار عبود[**]
لؤي أبو حسين[***]

(تاريخ الإيداع 25 / 10 / 2021. قُبِل للنشر في 24 / 11 / 2021)

□ ملخّص □

لقد كان هناك اعتقاد سائد مفاده أن ثروة الغاز التي يكتنزها حوض شرق البحر المتوسط كفيلة بإحداث تحول جيو–سياسي وجيو–اقتصادي في المنطقة، يؤدي إلى سلام شامل وازدهار اقتصادي يتخطى أثره البلدان المعنية إقليمياً ودولياً، لكن مع ازدياد الخلافات بشأن ترسيم الحدود البحرية، وكيفية تقاسم الثروات المكتشفة، فضلاً عن إمكانية استثمارها وتصديرها إلى الخارج، معطوفة على التحولات التي شهدتها المنطقة خلال العقد المنصرم، وتشكُّل سياسة محاور إقليمية ودولية لدعم أطراف بعينها على أطراف أخرى، أصبح هذا التصور بعيداً عن الواقعية، وعلى الرغم من أن الاكتشافات المتزايدة للثروات الغازية في حوض شرق المتوسط لا تزال تمتلك إمكانية إحداث تحولات داخلية في البلدان المعنية، فإن تحولها إلى مادة للتنافس والنزاع الداخلي والإقليمي والدولي، فضلاً عن تحولها إلى سبب في زيادة التوترات السياسية والأمنية، قد يُفضي في مرحلة من المراحل إلى الصدام بدلاً من التعاون.

الكلمات المفتاحية: غاز شرق المتوسط– مستويات ومعايير الخلافات الحدودية –ترسيم الحدود– مذكرتا التفاهم

[*1] أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
[**] مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية–كلية الاقتصاد–جامعة طرطوس . طرطوس . سورية.
[***] طالب دكتوراه علاقات دولية –قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (5) العدد (7) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (5) No. (7) 2021

Eastern Mediterranean Gas - A New Geography of Understanding and Conflict

Dr. Louay Sayyoh[2*]
Dr. Zoulfikar Abboud[**]
Louay Abu Hussein[***]

(Received 25 / 10 / 2021 . Accepted 24 / 11 / 2021)

□ ABSTRACT □

There was a prevailing belief that the gas wealth of the eastern Mediterranean basin is capable of bringing about a geo-political and geo-economic transformation in the region, leading to comprehensive peace and economic prosperity whose impact exceeds the countries concerned regionally and internationally, but with the increase in disputes regarding the demarcation of maritime borders, and how Sharing the discovered wealth, as well as the possibility of investing and exporting it abroad, coupled with the transformations that the region has witnessed during the past decade, and the formation of a policy of regional and international hubs to support certain parties over others, this perception has become far from realistic, and despite the increasing discoveries of gaseous resources in The Eastern Mediterranean Basin still has the potential to bring about internal transformations in the countries concerned. Its transformation into a substance for internal, regional and international competition and conflict, as well as its transformation into a cause of increasing political and security tensions, may at some stage lead to conflict instead of cooperation.

Keywords: Eastern Mediterranean gas - levels and criteria of border disputes - border demarcation - two memoranda of understanding

[2*] Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
[**] Lecturer at the Faculty of Economics - Tartous University – Tartous- Syria.
[***] PhD student, International Relations - Department of Economics and Planning - Faculty of Economics- Tishreen University - Lattakia - Syria

مقدمة:

حقوق مشروعة وأطماع لا تعترف بالحدود، بهذه العبارة يمكن إيجاز ما يطفو على سطح البحر المتوسط من صراع نفوذ وتحرك لحماية ما يكمن في قاع البحر من ثروات نفطية قادرة على تغيير خريطة الطاقة الإقليمية والدولية على حد سواء للعقود المقبلة.

مع تصاعد اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، ازداد الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على هذه الثروات باعتبارها عامل تهديد للاستقرار بدلاً من أن تتحول إلى عنصر استقرار في منطقة الشرق الأوسط، مما ينذر بتحفيز الصراعات وتجددها، كالصراع التركي القبرصي، والصراع اللبناني مع الكيان الصهيوني فضلاً عن دورها في زيادة مستوى التوترات في العلاقات المصرية التركية؛ فهناك دلالات عديدة تؤشر على مستقبل التنافس على الطاقة في منطقة حوض شرق المتوسط الذي بدأت تتحدد ملامحه الأولية، وبلغت تبعاته لتلقي بظلالها على تصاعد حدة التوترات في المنطقة خاصة مصر– اليونان– قبرص– الكيان الصهيوني– تركيا– لبنان، هذا المشهد التنافسي بات أكثر الشواهد تعبيراً عن خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة شرق المتوسط وصراع المراكز الإقليمية على هذه الثروة النفطية الضخمة، وعلى خلفية هذه الخلافات، والتحالفات فإن التنافس قد يتطور ليشكل نواة صراع جديدة بمحددات جيوسياسية واستراتيجية مختلفة عن الماضي، خاصة في ظل حالة التعقيد التي تحيط بالتطلعات السياسية والاقتصادية لهذه الدول للحصول على مميزات المركز الإقليمي للطاقة في هذه المنطقة الحيوية التي تتشابك فيها الحدود المائية والمصالح الخاصة بالطاقة؛ حيث سعت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية لتحويل وجهة مجريات هذه القضية المعقدة بما يحفظ لها مصالحها، ويحولها إلى مؤثر أساسي وفعال فيما يتعلق تحديداً بحقول الغاز المكتشفة حديثاً.

وإذ كان البعد الاقتصادي للثروة الغازية قد أضحى سبباً رئيسياً للصراع بين دول شرق المتوسط، فإن البعد الجيوسياسي يشكل الجانب الأهم والأكثر خطورة، فقد استنهضت الاكتشافات الجديدة في شرق المتوسط التوترات الكامنة وأعطتها أبعاداً جديدة، فلم يعد الاحتلال التركي للجزء الشمالي من قبرص مسألة نفوذ سياسي أو عسكري، ولم تعد مسألة الحدود البحرية بين البنان والكيان الصهيوني مجرد جزء من سياسة عدوانية توسعية اعتمدها هذا الكيان، كما لم يعد الخلاف بين مصر وتركيا خلافاً سياسياً له علاقة بإقصاء الإخوان عن الحكم في مصر أو الوصول إليه، بل أصبح التنافس في شرق المتوسط تنافساً على مخزون الغاز والتحكم به؛ لتزويد أوروبا بالطاقة، وتنويع مصادر إمدادها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي:

هل استنهضت الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط التوترات الكامنة بين الدول المعنية وأعطتها أبعاداً جديدة، أم أنها كفيلة بإحداث تحول جيوسياسي وجيواقتصادي يؤدي إلى سلام شامل وازدهار اقتصادي؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث لعدد من الاعتبارات أهمها:

– سيطرة التنافس والصراع على الغاز ومصادره وخطوط إمداده على جانب كبير من صراعات القرن العشرين

– تنافس استراتيجيات دول شرق المتوسط الغازية لتأمين أكبر نفوذ وسيطرة لها على مكامن الغاز في المنطقة ، لما له من مكاسب جيوسياسية واقتصادية عديدة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

– دراسة دور الغاز كأداة من أدوات الصراع والتفاهم الاقليميين في حوض شرق البحر المتوسط
– استعراض الخلافات بين دول شرق المتوسط، وأهم الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول في ترسيم حدودها البحرية
– دراسة خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة شرق المتوسط وصراع المراكز الإقليمية على الثروة الغازية

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لأنه الأكثر استخداماً وملاءمة في دراسة القضايا ذات البعد السياسي والقانوني، وباعتباره منهجاً مناسباً للقيام بالوصف التحليلي المنظم للظاهرة محل الدراسة.

المناقشة النظرية:

أولاً: تطور اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط:

إن الغاز الطبيعي يشكل اليوم أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم بالرغم من حداثته، فهو في الطبيعة إما مصاحباً للنفط أو مستقلاً عنه في مكامنه الخاصة، وحتى الماضي القريب كان الغاز الحر لا يستعمل إلا في مناطق إنتاجه وبصورة محدودة؛ وذلك بسبب صعوبة نقله وتخزينه، وكثيراً ما كان يحرق الغاز المصاحب للتقليل من كلفة النفط المستخرج، ولعدم وجود أسواق استهلاكية له، أما الآن وبعد أن تطورت الصناعات البتروكيميائية فقد أصبح الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة؛ لخلوه من الملوثات البيئية كالرصاص والكبريت، وهذا ما جعل العالم يهتم بتطوير انتاجه، وزيادة نسبة استخراجه يوماً بعد آخر، خصوصاً بعدما تقدمت الطرق الفنية لجهة خزنه وتسييله ونقله (برجاس، 2000).

هذا بالإضافة إلى أن الغاز الطبيعي يأتي في المرتبة الثانية، ليحل محل الفحم الحجري، من حيث الاستهلاك العالمي للطاقة بعد النفط، وهناك إجماع شبه عالمي على أن الغاز سيكون مصدراً أساسياً للطاقة في المستقبل، بعدما أسهمت الاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي في مناطق متفرقة من العالم، وخصوصاً مع بروز تزايد ظاهرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأميركية، في استيعاب الغاز للاستخدام الصناعي وتوليد الكهرباء، ومن المثير للاهتمام، أن احتياطيات الغاز الطبيعي المكتشفة عالمياً ارتفعت من 118 تريليون م^3 في سنة 1993 إلى 157 تريليون م^3 في سنة 2013 ، وتتواصل الاكتشافات في أجزاء كثيرة من العالم لا سيما منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (Hussain، 2015).

حيث تتمتع منطقة شرق المتوسط، كجزء مهم من منطقة الشرق الأوسط، بمكانة استراتيجية كبيرة وذلك نظراً لما تمتلكه المنطقة من مقومات اقتصادية وجغرافية بل حتى سياسية؛ تجعل منها منطقة "تزاحم لاستراتيجيات" الدول الكبرى المتصارعة فيما بينها للحصول على موطئ قدم فيها (الكوراني، 2018)، وبخلاف الثروة الطبيعية تمثل هذه المنطقة أيضاً أبرز نقاط عبور البترول والغاز من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ إنها تطل على ثلاث قارات.

إذ يعد ملف الطاقة من أهم الملفات المؤثرة والتي ستؤثر لاحقاً في رسم خريطة القوى العالمية المستقبلية وفي صعود وهبوط هذه القوى، فقدرة أي قوة عالمية على تأمين الطاقة لنفسها في الحاضر والمستقبل هي التي ستحدد حجم هذه القوة على الساحة الدولية، لذا يعد التنافس بين القوى الاقتصادية العالمية أمراً مشروعاً فالتنافس على الطاقة يرتكز على محورين أساسيين (هاشم، 2011):

الأول: ضمان تدفق النفط والغاز الطبيعي لهذه القوى العالمية في الوقت الحاضر.

الثاني: السيطرة على الأماكن التي يتواجد فيها النفط والغاز الطبيعي بكميات كبيرة في الحاضر والمستقبل.

وتمثل منطقة شرق المتوسط أبرز المناطق في نقل البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل المنطقة قلب منطقة الشرق الأوسط، لأنها تحقّق ترابط الطرق التجارية المهمّة في المنطقة وهو ما يدفع القوى العالمية ودولاً إقليمية للسيطرة على المنطقة الاستراتيجية شرق المتوسط، ويحظى الغاز في شرق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة نظراً لعدة عوامل (باكير، 2020):

– الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم، وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.

– الآمال الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوأمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.

– الصراع على استغلال الغاز الطبيعي والتنافس على طرق تصديره والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.

– المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة.

ثانياً: اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط:

من الملاحظ أن منطقة شرق البحر المتوسط شهدت طفرة نوعية في اكتشاف الموارد الطبيعية التي لم يسبق لها مثيل منذ أواخر العقد الأول من القرن الـ 21، عندما قام الكيان الصهيوني ومن بعده قبرص بأول اكتشافات هيدروكربونية في الخارج منذ سنوات عديدة، كما تشير دراسة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة الأميركية لسنة 2010 إلى أن منطقة حوض الشام، بما في ذلك قبرص والمناطق البحرية للكيان الصهيوني، وبعض المناطق البرية في سوريا والبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، يمكن أن تحمل ما يصل إلى 7.1 مليار برميل من النفط، ونحو 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، مما يجعل ما لا يقل عن ثلثي قاعدة الموارد المحتملة في المنطقة ما يزال غير مكتشف (عويضة، 2019)، وهو ما دفع العديد من الشركات العالمية للبحث عن امتيازات التنقيب عن الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط.

بدأت أولى وأهم الاكتشافات في منطقة حوض شرق البحر المتوسط في بداية الألفية، حيث اكتشفت شركة بريتش بتروليوم البريطانية حقل (غزة مارين) على مسافة 35 كم من قطاع غزة، ويقدر مخزونة قرابة تريليون م3 من الغاز، وعلى الرغم من أن الفلسطينيين كانوا أول من اكتشفت مواردهم من الغاز في المنطقة، فإن الكيان الصهيوني حال بينهم وبين استثمار هذه الموارد لأسباب لها علاقة بالتسوية السياسية، ولإخضاعهم اقتصادياً وأمنياً. واستمرت عمليات الاستكشاف في الازدياد بعد نجاح التجمع (الكونسورتيم) الذي تقوده شركة نوبل إنرجي الأميركية في اكتشاف حقل (تمار) عام 2009 قبالة سواحل الكيان الصهيوني، ومع توالي الاكتشافات كما هو مبين في الجدول الآتي، أصبحت دول المنطقة أكثر اهتماماً بتكليف الشركات الأجنبية والعالمية بأعمال الاستكشاف (باكير ع.، 2019):

اسم الحقل	سنة الاكتشاف	المكان	تقدير الكميات الممكن استخراجها (مليار متر3)
غزة مرين	2000	أراضي السلطة الفلسطينية	30
تمار	2009	الكيان الصهيوني	280
ليفياتان	2010	"	620

تانين	2012	"	34
كاريش	2013	"	51
روبي	2014	"	90
أفروديت	2011	قبرص	140
ظُهر	2015	مصر	850

جدول رقم (1) أبرز الاكتشافات المتعلقة بالغاز في شرق البحر المتوسط، المصدر "ECEGA"

ثالثاً: مستويات ومعايير الخلافات الحدودية لدول شرق المتوسط:

قبيل عقدين من الزمن تقريباً، لم تكن الخلافات بشأن الحدود البحرية بين دول شرق حوض البحر المتوسط كما هي عليه اليوم، ففي السابق كانت هذه الخلافات شبه معدومة، بسبب عدم وجود أهمية كبرى للمساحات المائية لأي من الدول المعنية بالموضوع، لكن مع تزايد الاكتشافات وتسابق الدول لحجز حصصها وتوقيع اتفاقيات استكشاف مع الشركات الأجنبية، أصبح من مصلحة كل طرف أن يعلن موقفاً يرسم من خلاله حدوده البحرية، خوفاً من ضياع حقه أو استغلاله من قبل الدول المجاورة.

وبمسح للتطورات القائمة شرق المتوسط، يمكن القول إن هناك أربعة مستويات أساسية من الخلاف بين الدول المعنية وهي:

– الخلافات الحدودية

– الخلافات المتعلقة بخلق أمر واقع من خلال تكليف الشركات الأجنبية بالبحث أو التنقيب عن الغاز

– الخلافات حول طريقة تصدير الغاز المكتشف وخطوط الإمداد

– الخلافات الناجمة عن زيادة الوجود العسكري والتحالفات القائمة في المنطقة (Darbouche، 2020).

كما أن هناك دلالات عديدة تشير إلى مستقبل التنافس على الغاز في منطقة حوض شرق المتوسط الذي بدأت تتحدد ملامحه الأولية، وبلغت تبعاته لتلقي بظلالها على تصاعد حدة التوترات بين الدول المطلة على هذه المنطقة خاصة مصر – اليونان– قبرص– الكيان الصهيوني– تركيا– البنان، والتي بدأت تهتم بترسيم حدودها، ترسيم يحدد حجم الكمية التي تحصل عليها كل دولة من الغاز، لكنه في نفس الوقت أجج التنافس والنزاع، نزاع يحكمه في الغالب عنصران:

– الأول: هو الاتفاقيات والقوانين الدولية التي ترسم الحدود بين كل دولة وأخرى في البحر

– الثاني: هو ميزان القوى بكل ما يعنيه هذا المصطلح من معنى

وفيما يتعلق بالمعيار الأول، أي الاتفاقيات والقوانين الدولية، فإن هناك دولاً غير موقعة على معاهدة قانون البحار، مثل تركيا و الكيان الصهيوني وسورية، وهذه الدول تعتمد معايير مختلفة في رسم حدودها عن الدول الموقِّعة، ما يؤدي إلى تضارب بين الدول الموجودة عل حدود بحرية مشتركة أو متداخلة، أما فيما يتعلق بموازين القوى، فقد كان الكيان الصهيوني الطرف الأكثر استفادة من هذا المعيار في رسم معالم حدوده، استناداً إلى قوته العسكرية وقوته الصلبة في مواجهة الفلسطينيين واللبنانيين على وجه التحديد، وكذلك الأمر فيما يتعلق باليونان في مواجهة تركيا، إذ استفادت اليونان، ومعها قبرص اليونانية، دوماً من الدعم الأوروبي والغربي عموماً في وجه المطالب التركية.

ثالثاً: محاور التنافس والصراع في حوض شرق البحر المتوسط – ترسيم الحدود:

يتميز الصراع في شرق المتوسط بتداخل وتعدد أبعاد وأطراف الصراع ما بين أطراف مباشرة وأطراف أخرى دولية، وقد بدأت وتيرة الصراع في التسارع بعد تقرير هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية عام 2010 المتعلق باكتشافات الغاز شرق

المتوسط أكثر المناطق الجيوستراتيجية التي تشكل تهديداً لمستقبل الأمن والسلم الدوليين، هذه الأهمية الجيوسياسية قد تتسبب في زيادة معدلات الصراع الإقليمي وزيادة مستوى الخلافات بين دول هذه المنطقة، كما دفعت دول المنطقة الى تسوية أوضاعها بصورة قانونية فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، لكن من ناحية أخرى سعت دول كتركيا مثلاً إلى التنقيب عن الغاز في المناطق الاقتصادية الخاصة بكل من قبرص واليونان دونما الاعتبار للقوانين الدولية المنظمة لهذه العمليات، ولجأت إلى شرعنة ذلك من خلال توقيع اتفاقيتين لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا.

يستند ترسيم الحدود البحرية بين الدول إلى المعاهدة الدولية لقانون البحار الموقعة عام 1982، لكن دولاً كسورية وتركيا إضافة للكيان الصهيوني لم توقع على هذه المعاهدة. ورغم ذلك وقع بعض من دول المنطقة عدداً من الاتفاقيات الثنائية لترسيم الحدود الاقتصادية بينها، فمثلا تم ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص عام 2003 ثم في 2013، ومصر و الكيان الصهيوني 2005، وبين قبرص ولبنان في عام 2007، وقبرص و الكيان الصهيوني في عام 2010، والكيان الصهيوني والأردن، واليونان وإيطاليا في حزيران2020، واليونان ومصر في مطلع آب 2020.

– الخلاف التركي اليوناني:

يتعلق الخلاف الأبرز بين تركيا واليونان بجزيرة قبرص المقسمة إلى شطرين، إذ تسيطر الحكومة القبرصية اليونانية على القسم الجنوبي، وهو ما يعادل ثلثي مساحة الجزيرة، وتحظى باعتراف دولي، كما أنها عضو في الاتحاد الأوروبي، بينما يخضع الشطر الشمالي "قبرص التركية" لسيطرة تركيا منذ عام 1974، ولا تعترف بها إلا تركيا، ويفصل بين الشطرين منطقة أممية عازلة "الخط الأخضر".

وهناك خلاف على الحدود البحرية بين شطري الجزيرة، إذ قامت قبرص اليونانية –في الجنوب –بترسيم منطقتها الاقتصادية في شرق المتوسط بشكل أحادي في عام 2010، وردت قبرص التركية بتوقيع اتفاق مع تركيا لترسيم جرفها القاري في عام 2011.

تعد قبرص من أكثر بلدان شرق البحر المتوسط التي سارت بخطى ثابتة نحو ترسيم حدودها البحرية مع البلدان المقابلة لها، وذلك بهدف ضمان عدم الدخول في صراعات من شأنها أن تهدد أنشطة الكشف والتنقيب، وفي هذا الإطار، وقعت قبرص اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع مصر في شباط عام 2003، ودخلت حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من برلمانات الدولتين، ثم تبعها بعد ذلك اتفاقية أخرى مع البنان بشأن ترسيم الحدود البحرية معها، لكنها لمتدخل حيز التنفيذ الفعلي لعدم تصديق مجلس النواب اللبناني عليها، وتلتها في كانون الأول 2010 قيام السلطات القبرصية بتوقيع اتفاق مماثل مع الكيان الصهيوني وهو الأمر الذي جنبها العديد من المشكلات مع دول الجوار باستثناء تركيا؛ نظراً لوجود خلافات سياسية حادة بين الطرفين (البابوسي، 2018).

وتُجري تركيا عمليات تنقيب في المنطقة المحيطة بقبرص والقريبة من اليونان باعتبارها شريكاً ولحماية "مصالح القبارصة الأتراك"، كما تقول، وعلى الجانب الآخر، تعترض قبرص اليونانية واليونان على ذلك وتعتبرانه انتهاكا لسيادتهما ومياههما الإقليمية، بينما تؤكد تركيا أنها تنقب داخل جرفها القاري، الأمر الذي دعا على إثره الاتحاد الأوروبي تركيا إلى احترام الحقوق السيادية لقبرص.

وتعهدت قبرص بحماية حقوق القبارصة الأتراك إذا انسحبت القوات التركية من شمال البلاد، إلا أن أنقرة رفضت المقترح وواصلت التنقيب في المنطقة المتنازع عليها كما هددت بمقاطعة الشركات النفطية العاملة في المياه القبرصية، وقاطعت شركة " إيني" النفطية الإيطالية قبل أن تربح الشركة دعواها أمام القضاء الأوروبي.

ويقدر احتياطي الغاز في المنطقة التي أعلنتها قبرص منطقتها الاقتصادية، ما بين 102 و170 مليار متر مكعب، بحسب تقرير لوكالة الأنباء الفرنسية، ولتضمن قبرص حقوقها في هذه الثروة دون تدخل من تركيا، وقعت اتفاقيات منطقة اقتصادية مع لبنان ومصر والكيان الصهيوني، كما وقعت صفقات مع شركات الطاقة العملاقة، إيني وتوتال وإكسون موبيل لإجراء أعمال الحفر (قاسم، 2021).

– قبرص التركية – قبرص اليونانية :تَعتبر قبرص التركية أن ثروات الجزيرة هي ملك لجميع أبنائها، ولا يجوز استغلالها بمعزل عن الطرف الآخر، لكن قبرص اليونانية تجاهلت هذا الأمر وقامت بالانتهاء من ترسيم حدود منطقة اقتصادية خالصة لها تمكنها من استغلال ثروة الغاز بشكل أحادي في العام 2010؛ مما دفع قبرص التركية للرد بخطوة مماثلة، فقامت بتحديد حدودها البحرية، كما وقَّعت اتفاقاً مع تركيا لترسيم الجرف القاري، في العام 2011.

ونتيجة لهذه الإجراءات، أصبح هناك تداخل بين المناطق المحددة من قبل الطرفين القبرصيين (التركي واليوناني). ولذلك تطالب قبرص التركية بحقها في المناطق رقم 1و2 و3 و8 و9 و12 و13 التي قامت قبرص اليونانية بترسيمها

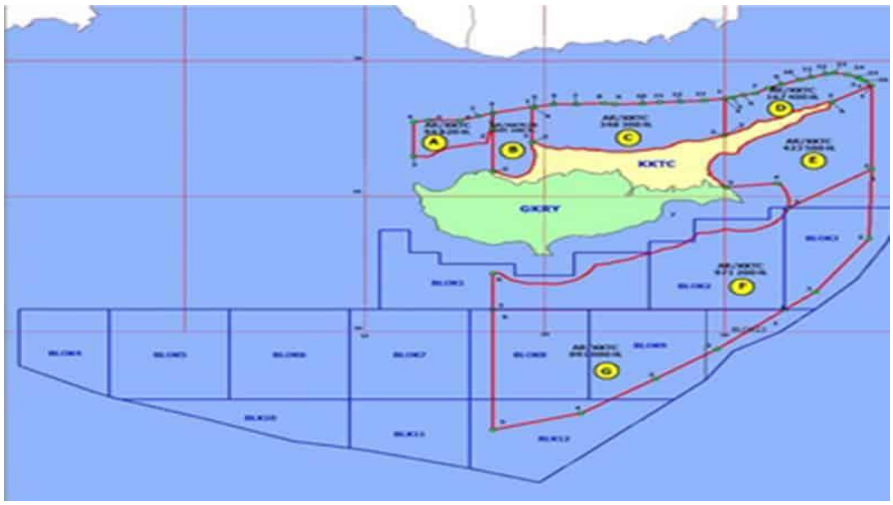

خريطة رقم(1) التداخل بين بلوكات ترخيص قبرص الشمالية والجنوبية– المصدر–https://cyprus-mail.com/2017/07/23/cyprus-seek-maritime-arbitration-nullify-turkish-eez-claims/

– تركيا – قبرص اليونانية :تتسم المشكلة بين تركيا وقبرص اليونانية ببُعدين؛ الأول، يرتبط بالدولتين مباشرة، والثاني يرتبط بالعلاقة بين قبرص التركية المعترف بها من قِبل تركيا فقط، وقبرص اليونانية المعترف بها دولياً، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي، بالرغم من ذلك، غالباً ما يتم التعامل مع الملف كمشكلة واحدة ذات أبعاد سياسية وقانونية وحدودية واقتصادية وأمنية متشابكة ومتعددة.

تركيا ليست عضواً في معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار التي تتيح تحديد المناطق البحرية، وأحد أسباب ذلك هو نزاعها مع اليونان في بحر ايجه، تعتبر تركيا أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري التركي ومع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها في المناطق 1 و4 و5 و6 و7.

واستنادًا إلى هذه المطالب، لا تعترف تركيا بالاتفاقات التي أقامتها قبرص اليونانية لترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة مع كل من مصر والكيان الصهيوني ولبنان، وترى أن إرساء المناقصات على الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب على الغاز في هذه المنطقة غير قانوني، لأنه ينتهك حقوق أنقرة، كما تدعم تركيا مطالب قبرص التركية في حقوقها في المناطق التي أعلنتها (Turkish blockade of ENI rig for Cyprus drilling continues", ANSA, 12 February 2018، 2018).

في ظل هذا التنافر، شهد النزاع اليوناني – التركي، تطوراً دراماتيكياً، فقد كلّفت جمهورية قبرص (اليونانية) شركة "إيني" الإيطالية بالتنقيب عن الغاز في إحدى المناطق المتنازع عليها مع تركيا، فقامت البحرية التركية باعتراض السفينة التابعة للشركة الإيطالية ومنعتها من العمل، وبذلك استخدمت تركيا للمرة الأولى في تاريخها الحديث قوتها الصلبة لاعتراض سفينة أوروبية. أدى هذا الأمر إلى ردود أفعال من قبل قبرص اليونانية واليونان ومجلس الاتحاد الأوروبي، ورد المسؤولون الأتراك ومجلس الأمن القومي بالتعهد بالتعامل بحزم مع هذا الموضوع (ملاعب، 2021).

في الاول من شباط 2020 أعلنت وزارة الخارجية التركية أن السفينة "يافوز" وصلت إلى المياه القبرصية في جنوب الجزيرة حيث ستقوم بعمليات تنقيب، وقالت في بيان لها إن "القبارصة الأتراك لديهم حقوق في هذا الحقل بقدر القبارصة اليونانيين، وسيتقاسم الطرفان المداخيل إذا تم اكتشاف وجود نفط أو غاز طبيعي، من جهتها، اتّهمت قبرص تركيا بأنها تحوّلت إلى دولة قرصنة في شرق البحر المتوسط، وفق بيان رئاسي. وجاء في البيان أن "تركيا تواصل سلوكها طريق انعدام الشرعية الدولية".

وأكدت تركيا في 15تشرين الأول 2019، أن سفينة "الفاتح"، بدأت عمليات التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل قبرص، وذلك رغم التحذير الذي وجهه الاتحاد الأوروبي لأنقرة.

وفي هذا السياق يذكر، أن تركيا وقعت خلال شهر تشرين الأول 2019 على اتفاق بشأن تعيين مناطق الولاية البحرية في البحر الأبيض المتوسط مع حكومة الوفاق الوطني، وهذا ما زاد مخاوف اليونان وقبرص ودول الاتحاد الأوروبي والتي تعارض أنشطة تركيا بالحفر في المياه الاقليمية القبرصية.

واكد وزير الطاقة التركي فاتح دونماز يوم 27 إيار 2020 إن بلاده تخطط لبدء عمليات التنقيب عن النفط داخل الحدود البحرية، التي تم تحديدها بموجب اتفاق مثير للجدل مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا، في غضون ثلاثة إلى أربعة أشهر وفقا لوكالة الاناضول (جاسم، 2021).

قبرص ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسط وتبعد عن تركيا نحو 65 كيلومتراً فقط، وحتى لو لم يكن في قبرص أتراك ستبقى ذات أهمية بالغة بالنسبة لتركيا بسبب هذا القرب والموقع الجغرافي. ومع ظهور اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، زادت أهمية قبرص بالنسبة لتركيا التي تريد أن تكون لاعباً إقليمياً قوياً، ولذا فإنها تعتبر قبرص بمثابة حاملة طائرات وجنود عسكرية لها في شرق المتوسط، كما تسعى تركيا لمنع اليونان وقبرص من استخدام الصراع في شرق المتوسط من أجل فرض أمر واقع فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية، يحرم تركيا من المشاركة في مشاريع النفط والغاز هناك.

– الخلاف التركي مع الكيان الصهيوني:

كان الاتفاق بين اليونان وقبرص و الكيان الصهيوني في صيف 2010 ضربة موجعة لتركيا، ومبادرة لتشكيل شراكة طاقة حقيقية بين هذه الدول، رفضت تركيا الاتفاقية، واستدعت وزارةُ الخارجية التركية سفير الكيان الصهيوني في أنقرة آنذاك، وأبلغته رفض تركيا الاتفاقية لكون الحكومة القبرصية لا يحق لها التوقيع على أي اتفاقية دولية، أو البدء في أي عمليات تنقيب طالما ظلت أزمة جزيرة قبرص قائمة، على اعتبار أن أي موارد سيتم استخراجها يحق للطرفين استغلالها.

مع اكتشاف حقل "أفروديت" عام 2011 تم طرح المزيد من المشاريع الطموحة، بعيداً عن تركيا، فقبرص لن تكون بعد الأن إلا مرحلة للغاز من شرق المتوسط للتحرك نحو وجهته النهائية في أوروبا، ومن بين جميع المشاريع المتوقعة، يحظى أحدها باهتمام خاص، وهو بناء خط أنابيب تحت البحر يربط بين الكيان الصهيوني وقبرص واليونان عبر

الحقول "الإسرائيلية" والقبرصية الرئيسية، من خلاله يتمكن الشركاء الثلاث إقناع الاتحاد الأوروبي بأهميته الاستراتيجية، لاسيما في سياق سياسة تنويع الطاقة الخاصة به؛ من أجل تقليل اعتماده على روسيا كمورد رئيسي للغاز، و تنويع وضمان خطوط إمداده بعيداً عن الأراضي التركية.

تم تسجيل هذا المشروع في عام 2015 كمشروع ذي اهتمام مشترك من قبل المفوضية الأوروبية، والتي مولت جزءاً من دراسات الجدوى، سيكون خط أنابيب الغاز الذي يربط بين حقول الكيان الصهيوني و الحقول القبرصية بقبرص واليونان مرحلة واحدة فقط من مشروع ""East Med والذي سيضاف إليه فرع آخر يربط اليونان بإيطاليا (بوسيدون) وبلغاريا ""IGB للربط بين اليونان وبلغاريا. تمت صياغة هذا المشروع رسمياً في كانون الأول عام 2017، خلال اجتماع ممثلين للكيان الصهيوني وقبرصيين ويونانيين وإيطاليين في نيقوسيا، نصت مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في ذلك اليوم على بناء أطول وأعمق خط أنابيب بحري في العالم بحلول 2025، بطول 2000 كيلو متر، بتكلفة ستة مليارات دولار، وسينقل ما بين 12–16 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً (نيوف، 2019).

خريطة رقم(2) مشروع "East Med" لتصدير غاز الكيان الصهيوني إلى أوروبا المصدر https://www.alhurra.com/

إن هذا التحالف بين اليونان و الكيان الصهيوني وقبرص هو تعبير عن المصالح الجيوسياسية لهذه الدول في شرق البحر المتوسط، وخصوصاً مصالح الكيان الصهيوني التي ترى، ونتيجة طموحات تركيا الجديدة في الاعتراف بها كقوة رائدة في العالم الإسلامي واضطراب علاقاتها مع تل أبيب، فضلاً عن عدم الاستقرار المستمر مع مصر، أن الممر الوحيد الأمن سياسياً وثقافياً للكيان الصهيوني إلى الغرب هو عبر اليونان، علاوة على ذلك، فإن أي خط أنابيب يوزع الغاز الطبيعي إلى أوروبا من شرق المتوسط يجب أن يمر عبر اليونان، حيث يمكن لهذا المصدر البديل والموثوق للغاز الطبيعي لأوروبا أن يوفر أخيراً ما لا يرجح أن يقدمه خط نابوكو الذي كان من المفترض أن يربط بين إيران وآسيا الوسطى و أوروبا مروراً في تركيا.

إذاً هي علاقات جديدة واستراتيجية تقوم على المصالح المتباينة للأمن والطاقة من جهة، والمصالح المشتركة من جهة أخرى، فكانت حماية الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها في المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من قبرص واليونان و الكيان الصهيوني هي غراء الروابط القوية المتزايدة بين الدول الثلاث، والتي توجت بقيام تدريبات ومناورات بحرية وبرية مشتركة على نطاق واسع في البحر المتوسط جنوب قبرص وبمشاركة ومباركة أميركية[3*] كان

[3*]) جرت المناورات على نطاق واسع النطاق تحت اسم "نوبل دينا" عام 2011، و"العلم الأزرق" بمشاركة إيطالية عام 2013، ومناورات البحث والإنقاذ (SAR) بعنوان "2014 NEMESIS" عام 2014.

هدفها إيصال رسالة واضحة لأنقرة مفادها أن تهديداتها في مناطق الطاقة شرق البحر المتوسط لا تُرضي محور الكيان الصهيوني– اليوناني–القبرصي المدعوم من قبل أميركا.

– الخلاف التركي المصري:

إن الخلاف التركي المصري خلاف يجري حول دور كل من تركيا ومصر بصفتهما محوراً لتصدير الغاز من المنطقة إلى أوروبا، وتستغل كل دولة المزايا التي تتمتع بها من أجل تقديم نفسها لاعباً في هذا المضمار، فتركيا سوقت لنفسها بحكم موقعها الجغرافي الوسطي بين كبار منتجي الطاقة ومستهلكيها في العالم، على أنها محور لتوزيع الطاقة؛ مدعومة باقتصاد قوي، واستقرار داخلي، وقوة عسكرية، لذلك فهي مهيأة عملياً لتأدية هذا الدور، وقد ازدادت حظوظها مع شبكة الأنابيب التي جرى ويجري إنشاؤها لنقل الغاز من وسط آسيا وروسيا والجوار الإقليمي إلى أوروبا، أما مصر فتسوق نفسها على أنها البديل السياسي المناسب الذي يتمتع بعلاقات جيدة مع الكيان الصهيوني وقبرص واليونان، والذي سبق له أن تنازل لتل أبيب وقبرص عن بعض المناطق في الحدود البحرية؛ لتسهل تشكيل التكتل المطلوب، أضف إلى ذلك فإن اكتشاف كميات كبيرة من الغاز قبالة مصر وفي حقل (ظُهر) تحديداً يجعلها فاعلاً قوياً، إضافة إلى أنه باستطاعتها استخدام محطات تسييل الغاز الموجودة على سواحلها وذلك من أجل تسييل الغاز وتصديره إلى أوروبا (باكير ع.، 2019، صفحة 7).

من هنا جاءت المحاولات من قِبل الكيان الصهيوني ومصر لعزل تركيا وذلك باستغلال الخلاف التركي اليوناني حول قبرص لتفعيل دور إقليمي أكبر لهما في المنطقة، وقد نجحت تل أبيب خلال السنوات القليلة الماضية في تمتين علاقاتها مع جمهورية قبرص واليونان، في الوقت الذي كانت فيه علاقات تركيا مع هذه الدول الثلاث تتدهور، لذلك شكل موضوع غاز شرق المتوسط مدخلاً وذريعة مهمة لتأسيس الشراكة بين الكيان الصهيوني واليونان وقبرص، ثم ما لبثت مصر أن دخلت هي الأخرى على الخط.

في14 كانون الثاني عام 2019 أجتمع في القاهرة وزراء الطاقة لدول قبرص ومصر واليونان و الكيان الصهيوني وإيطاليا والأردن وفلسطين لمناقشة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط وهو منصة للتعاون والشراكة في مجال الطاقة يمكن أن تتخذ في النهاية شكل منظمة عالمية؛ حيث تستخدم هذه الدول دبلوماسية الطاقة لمواءمة المصالح وتقوية العلاقات طويلة الأمد بينهم، وهي عناصر أساسية لتحقيق الاستقرار الإقليمي هدفهم: إنشاء سوق غاز إقليمي، وضمان العرض والطلب، وتحسين تنمية الموارد، وخفض تكاليف البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية، وقد أرسى المنتدى خريطة طريق لصادرات غاز شرق المتوسط تستبعد منها تركيا كما أرسى دور مصر المركزي لصناعة غاز شرق المتوسط، ومما وفر لمصر هذا الدور الريادي هو تربع الاحتياطات المصرية على عرش قائمة احتياطات استراتيجية ضخمة من الطاقة التي تبلغ في مجملها نحو 122 تريليون قدم مكعب، الأمر الذي جعلها تتخذ خطوة تحسم هذا الصراع لصالحها (Gas finds in Eastern Mediterranean spark partnership between Israel, Palestinian territories and rival nations، 2020).

وضمن هذا الإطار صرحت مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لوري هايتيان، أن المنتدى يهدف للتعاون بين هذه البلدان لإيجاد أسواق لتصدير الغاز، ووضع سياساته في المنطقة، والتشارك في البنى التحتية الموجودة، ويأتي إنشاء المنتدى في إطار سعي مصر للتحول لمركز إقليمي للطاقة في المنطقة في مواجهة تركيا، الأمر الذي تفسره هايتيان بقولها: "كان يوجد صراع بين مصر وتركيا على من سيصبح مركز الطاقة، ويبدو أن

مصر تفوقت على تركيا في هذا المجال، إذ استطاعت أن تستقطب إليها دول غاز شرق المتوسط، كدولة عبور لأنابيب الغاز وهذا ما كانت تسعى إليه أنقرة" (محمود، 2021).

وفي تشرين الثاني عام 2019، سعت تركيا الى خلط الأوراق فأعلنت عما وصفته بالاتفاق مع حكومة فايز السراج في طرابلس، من أجل ترسيم الحدود البحرية بين البلدين في البحر الأبيض المتوسط. وأدانت مصر المجاورة الاتفاق وبينت إنه يشكل خرقا لاتفاق الصخيرات الذي كان يفترض فيه أن يمهد لخروج الفرقاء من الأزمة، وأن اتفاق الصخيرات لا يخول حكومة السراج أن توقع اتفاقيات مماثلة، كما أن تمثيلها مختل لأنه لا يعبر عن كافة مناطق ليبيا.

وأثار هذا الاتفاق حفيظة دول أخرى انتقدت أطماع تركيا التي حاولت ووجدت ذريعة في الورقة الليبية، ثم عززت وجودها في البلاد من خلال إرسال المرتزقة المتشددين وتقديم الدعم العسكري، وترى قبرص واليونان ان اتفاقية السراج وأنقرة ستلحق بهما ضرراً كبيراً، نظرا لوجود مشروع مع الكيان الصهيوني "مشروع خط ميد ايست" يقضي بإنجاز خط غاز "إسرائيلي"، يسلك مسارا يبدأ من الكيان الصهيوني ثم يعبر قبرص قبل أن يصل إلى جزيرة كريت اليونانية، أي أنه يعبر النطاق الذي تزعم تركيا أنه ضمن الحدود البحرية المشتركة مع ليبيا (الصياد، 2020).

وبذلك وجدت تركيا نفسها معزولة وسط هذه التحركات الإقليمية، في ظل تدهور علاقاتها الرسمية مع مصر وعلاقاتها المتوترة مع الكيان الصهيوني ، وعدائها لقبرص اليونانية، والإرث السلبي لعلاقاتها مع اليونان، في حين تمتلك مصر عدداً من المقومات تؤهلها أن تلعب دور المركز الاقليمي في شرق المتوسط، مقومات في البُنى التحتية المتعلقة بتفاعلات الغاز سواء بحجم الاكتشافات، أو عبر أنابيب نقل الغاز أو تسييله.

مما تقدم يمكن لنا تلمس جهود الدول الإقليمية والدولية المنافسة للولايات المتحدة وتوجهاتها في المنطقة، فـ "منتدى غاز شرق المتوسط" هو تحالف تجاري بين دول يهدف، فيما يهدف إليه، لخدمة رؤية واشنطن في محاولة تخفيف اعتماد أوروبا على روسيا في إمدادها بالنفط والغاز، فيما ستسعى الصين وروسيا وإيران وباقي دول الحوض المتضررة من هذا التحالف إلى إفشال احتكار الطاقة في المتوسط بيد مصر، وذلك يحتاج إلى تسخير هذه الدول قدراتها واستثمار شركاتها النفطية بمليارات الدولارات في هذا القطاع، وستجد في لبنان وسورية، وهما خارج المنتدى، منصة مواجهة بوجود فرصة للتعاون معهما في هذا القطاع وامتداداً إلى التواجد السياسي، فسورية لديها كميات جيدة من النفط والغاز بمحاذاة شواطئها الجنوبية قبالة بانياس وطرطوس وكميات كبيرة في عمقها البري الشمالي الشرقي، فيما لبنان يحتاج إلى دعم سياسي لمواجهة الضغوط الأمريكية وضغوط الكيان الصهيوني لإتمام خطوات استخراج ثرواته.

– الخلاف الفلسطيني مع الكيان الصهيوني:

على صعيد محاور الصراع على الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، هناك محور الكيان الصهيوني الفلسطيني، وهو المحور الأقدم في الصراع، والذي بدأت إرهاصاته بحلول عام 2000 عندما قامت شركة بريتش غاز باكتشاف حقل غزة مارين؛ حيث قامت السلطة الفلسطينية آنذاك بتوقيع اتفاق للتنمية والتنقيب في الحقل لمدة أربعة أعوام مع عدد من الشركات، وفي مقدمتها بريتش غاز وشركة اتحاد المقاولين، لكن سرعان ما عرقل الكيان الصهيوني الاتفاق نتيجة تصميمه على التحكم في مسارات تدفق الغاز من الحقل إلى العالم الخارجي، عبر الإصرار على ضرورة أن تصل إمدادات الحقل إلى عسقلان أولا لتلبية احتياجاتها من الغاز، ثم بعد ذلك إلى غزة، فضلا عن اشتراطها شراء الغاز بأسعار أقل من المعدلات العالمية، وهو ما تم رفضه من قبل الشركات.

في أواخر شباط عام 2014، التقى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مع نظيره الفلسطيني "محمود عباس" للتوقيع على اتفاق إطاري يهدف لاستخراج الغاز من الحقول المقابلة لشواطئ غزة (غزة مارين) باستثمارات تصل إلى مليار دولار،

وقام الكيان الصهيوني بعرقلة الاتفاق ايضاً وإصراره على التحكم في مسارات تدفق الغاز في أن تمر إلى عسقلان أولاً (اللبنانية، 2015).

– الخلاف اللبناني مع الكيان الصهيوني:

لم يكن النزاع على المياه الإقليمية بين البنان و الكيان الصهيوني قضية ساخنة قبل ظهور الغاز في حوض البحر المتوسط وبدء الكيان الصهيوني باستثماره، فانتقل الصراع من مسألة "أمن الجليل" الذي طرحته حكومات الكيان المتعاقبة إلى مسألة "أمن الطاقة" ومحاولة إيجاد منافذ لتصدير الغاز دون نشوب صراع يعطل من وصول الغاز لأسواق الاستهلاك، فمسألة المياه الإقليمية أخذت خلال السنوات القليلة الماضية حيزاً مهماً من التحركات الدبلوماسية، وشهدت سعياً "اسرائيلياً" لحل هذه القضية مستفيدة من الظرف الطارئ على المنطقة عموماً بعد موجة الحراكات العربية (عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، 2019).

وكما هي الحال بين تركيا واليونان، هناك صراع متعدد الأبعاد بين لبنان و الكيان الصهيوني ، فالبلدان لم يُرسِّما حدودهما المائية مع بعضهما البعض، أضف إلى ذلك أن الكيان الصهيوني لم يوقع على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، وهو يعتبر أن هناك رقعة تابعة له ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي رسَّمها لبنان، يبلغ حجم الرقعة التي يدعي الكيان أن له فيها حقوقاً حوالي 860 كلم2، ويثار الإشكال تحديداً حول المناطق 8 و9 و10 من المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان ولا سيما المنطقة رقم /9/ حيث تشير تقديرات الكيان الصهيوني إلى أن البلوك رقم /9/ في جنوبي البنان يحتوي على /7 تريليونات قدم مكعبة/ من الغاز، ولأن فرض الكيان الصهيوني إرادته بالقوة العسكرية على البنان قد تراجع، فقد تدخلت واشنطن في تشرين الثاني عام 2013 لإيجاد تسوية، مدفوعة بمصالح شركة "إكسون موبيل" واقترحت اعتماد الخط الأزرق البري الذي اعتمده القرار الأممي رقم /1701/ عام 2006، ورسم هذا الخط باتجاه البحر ليفصل بين البنان و الكيان الصهيوني (Barrier، 2018).

في المقابل، رفض لبنان مزاعم الكيان الصهيوني ، وأعتبر أن استناده إلى الخط الأزرق البري في رسم حدود بحرية غير قانوني ولا يعول عليه، كما رفضت الحكومة اللبنانية أيضاً اتفاق الترسيم الذي تم بين قبرص وبين الكيان الصهيوني عام 2010، وأبدت لبنان رفضها لها كونها تعدت على ما يقارب الـ 860 كم مربعا من المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها، وتطالب نيقوسيا بأن تقوم بتعديل هذا الاتفاق ليعكس الترسيم اللبناني لحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها، وهو الأمر الذي ترفضه نيقوسيا أيضاً

وتعود المسألة إلى خطأ في ترسيم الحدود بين البنان وقبرص عام 2007، فقد وقع البنان مع قبرص اتفاقية لترسيم الحدود البحرية، لكن الحكومة اللبنانية والبرلمان لم يصادقا عليها بسبب وجود ثغرات في بنودها، وهي أن ترسيم الحدود جاء بطريقة خاطئة وضعت مساحة بحرية تُقدر بـ /860 كم2/ تخص البنان خارج الترسيم، هذه المساحة التي كشفت المسوحات فيما بعد عن وجود كميات كبيرة من الغاز تحت سطحها (سركيس، 2015).

خريطة رقم (3) توضح البلوك رقم 9 والمنطقة المتنازع عليها بين البنان و الكيان الصهيوني

وفي كانون الثاني 2018، علّق وزير دفاع الكيان الصهيوني على منح لبنان ثلاث شركات أجنبية رخصاً للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة بأنه تحد سافر وعمل استفزازي، وأن قبول الشركات الأجنبية بهذا الأمر هو بمنزلة خطأ فادح، وردت الحكومة اللبنانية على هذا التصريح بسلسلة من التصريحات التي تدافع فيها عن حقها، كما دخل حزب الله اللبناني على الخط مهدداً الكيان الصهيوني ليقدم نفسه حامياً لهذه الحقوق.

إن تهديد المقاومة اللبنانية كان كافياً لردع الكيان الصهيوني ، فتحذير حزب الله بتوجيه صواريخه نحو أي منشآت للكيان تقام على مساحات مائية لبنانية قد ردع الشركات الأجنبية وشركات الكيان الصهيوني، ودفع حكومة الكيان الصهيوني إلى صرف النظر عن بناء مصنع تسييل الغاز على شاطئ فلسطين المحتلة والتوجه بدل ذلك نحو بناء مصنع في قبرص يستعمله الكيان الصهيوني لتصدير الغاز من حقلي تامار وليفييثان إلى تركيا وأوروبا (ديب، لعنة قابين– حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية والبنان، 2018).

مما تقدم يتضح أن الكيان الصهيوني لا ينظر للحقوق اللبنانية كحقه في استغلال ثرواتها البحرية، ولا تحترم أحقية البنان في امتلاكه لثرواته وحرية استغلاله لها، كما لا تكترث للأصوات المنادية باحترام القانون، والمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص وغيره، لأن البنان إذا ما استطاع السيطرة على موارده البحرية كاملة، فإن ذلك سيكون عاملاً مهماً بتحوله من دولة مستوردة للطاقة إلى دولة منتجة ومصدرة لها، مما يعزز مكانته الاقتصادية، والسياسية دولياً، وهذا ما لا يقبل به الكيان الصهيوني، ليس للبنان فقط وإنما لكل الدول العربية.

رابعاً: اتفاقية ترسيم الحدود التركية الليبية– مذكرتا التفاهم والتنافس

لقد شكل توقيع مذكرتي التفاهم بين ليبيا وتركيا في 27 تشرين الثاني عام 2019 فاتحة لفصل جديد من فصول الصراع، ليس فقط في منطقة شرق البحر المتوسط، بل في كل منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

لم تكن دول منطقة شرق البحر المتوسط الموقعة على اتفاق ترسيم الحدود فيما بينها في عام 2013 تعلم بأن الأتراك والليبيين سوف يقدمون على توقيع مذكرتي التفاهم في 27 نوفمبر عام 2019، فما حدث هو أشبه بحجر ثقيل تم إلقاؤه في مياه شرق البحر المتوسط فحمل إلى سواحل اليونان ومصر و الكيان الصهيوني وقبرص اليونانية أمواج تسونامي عاتية تنذر بأن هيكل المصالح الذي تم وضع أسسه في عام 2013 قد أصبح عرضة للتصدع والانهيار.

إن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا التي تم توقيعها بين أردوغان والسراج عام 2019، التي اكتسبت أهمية كبيرة حتى على الاتفاق الأمني الموقَّع معها –مع أن الاتفاقين متزامنان ويكمل كل منهما الآخر–هي فكرة قديمة ولكنها

تحمل بُعداً جديداً، وقد أصبحت الفكرة عملية بعد أن أعلنت ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها في عام 2009 مما جعلها منفتحة على الاتفاقيات الدولية، والجديد فيها يأتي من أن المتداول هو رسم المناطق البحرية من خلال خطوط رأسية ويتفق مع هذا ترسيم الحدود المحتمل مع قبرص ومصر، ولكن الأدميرال البحري السابق والخبير في القانون البحري، جهاد يايجي، قد استحضر فكرة رسم الخطوط القُطرية لتحديد المناطق البحرية لتركيا منذ سنوات عديدة حيث بنى فكرته على: "أن موقع تركيا المائل جغرافيّاً ينص على حقها في رسم خطوط قُطرية لتحديد مناطقها البحرية وتوقيع اتفاقيات ترسيم الحدود مع ليبيا و الكيان الصهيوني ولبنان، وأضاف "أن اعتبار ساحل درنة وطبرق وبوردية في ليبيا وفتحيه ومرمريس وكاش في تركيا بمنزلة سواحل متقابلة متصلة يتماشى مع القانون الدولي والمصالح المطلقة للبلدين" (يايجي، 2020)

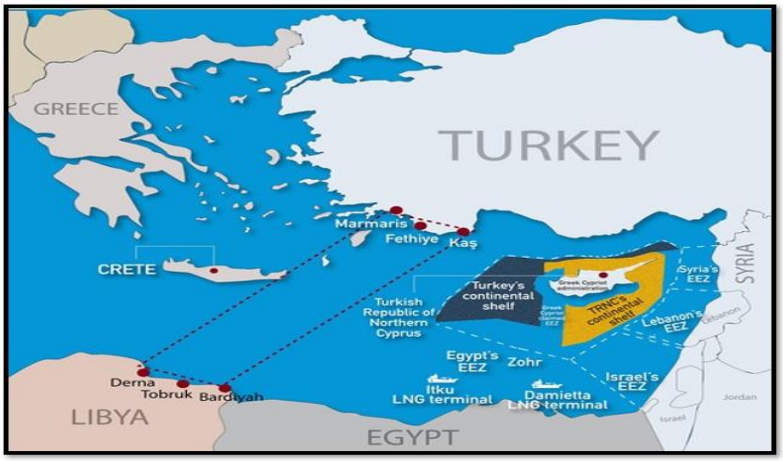

خارطة رقم (4) توضح المناطق البحرية التي تم الاتفاق عليها بين تركيا وليبيا بالإضافة للمناطق الاقتصادية الخاصة بالدول الأخرى المصدر: صحيفة ديلي صباح، 1 ديسمبر/كانون الأول 2019

ليبيا ترى أنه وفي ظل مشهد الصراع الليبي فقد ظلت حكومة الوفاق لفترة طويلة عاجزة عن الفعل، وتتلقى الضربات الموجعة، إلا أنها بتوقيع مذكرتي التفاهم مع تركيا تكون قد أعلنت للجميع بأن ليبيا الغارقة في حرب أهلية مدمرة لم تخرج من خرائط الجغرافيا السياسية وأنها لا تزال قادرة على الفعل والمبادرة، وإنها بحكم مسؤوليتها التاريخية كحكومة شرعية يعترف بها العالم، لن تترك الثروات الليبية في البحر المتوسط غنيمة سهلة لليونان وغيرها من الدول الطامعة كمصر والإمارات (داعمي حفتر)، والتي تستغل ظروف الحرب والأزمة الليبية لتستولي على ثروات هائلة من النفط والغاز، هذا من الناحية السياسة والاقتصادية، أما من الناحية الجيوسياسية فان توقيع مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا بشان ترسيم الحدود البحرية قد مكنت الدولة الليبية من استعادة مساحة 39000كم2 من المياه الاقتصادية الليبية التي استولت عليها اليونان في عام 2004 (كشادة، 2021).

في حين تؤكد المصادر التركية الرسمية أن تركيا قد أعطت من خلال مذكرة التفاهم المتعلقة بترسيم الحدود والمساحات البحرية بينها وبين حكومة الوفاق الوطني في ليبيا رداً قوياً من الناحية القانونية للسياسات الهادفة لإبقائها وحيدة ولإقصائها من البحر المتوسط، فمن حيث استخدام مصادر الطاقة في شرق المتوسط فإن قبرص اليونانية تهدف للسيطرة على مصادر الطاقة لوحدها عن طريق إبعاد تركيا وقبرص التركية (أنطون، 2020).

وفي صراعات شرق البحر المتوسط ترى تركيا بأن كل دول الإقليم تتحالف ضدها في إطار منتدى غاز شرق المتوسط الذي أعلن عنه في عام 2019؛ لذا فإن تركيا لم تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى دول الإقليم تتقاسم النفوذ وتستحوذ على موارد النفط والغاز، فالاتفاق يضيف لتركيا شريكاً في منطقة شرق المتوسط بدلاً من المواجهة المنفردة

لكتلة من الدول تجمع مصر و الكيان الصهيوني وقبرص واليونان التي تعمل على عزل واستبعاد تركيا في ظل التنافس على كميات هائلة من موارد الطاقة المكتَشَفة شرق المتوسط، باعتبار إن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص واليونان والكيان الصهيوني بالمنظور التركي، في عام 2013 كان فيها إجحاف لحقوق تركيا وليبيا في شرق البحر المتوسط، ويمكن أن نحدد دوافع، وأهداف تركيا بتوقيعها مذكرة التفاهم مع ليبيا فيما يأتي:

– إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، والذي استُبعدت تركيا منه على الرغم من أنها جزء مهم من إقليم شرق المتوسط.

– يعتبر هذا الاتفاق مع ليبيا اتفاقاً تاريخيّاً لأنه يمثل أول صفقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا مع دولة ساحلية باستثناء قبرص التركية، ويعتقد أنه سيزيد الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة بحوالي 30%.

– منع اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر قبرص اليونانية عبر جزر كريت وميس.

– إحباط خطط عزل تركيا والقبارصة الأتراك وزيادة تأثير تركيا على الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط.

– إعادة تذكير الدول المكتشِفة لموارد الطاقة والدول المستقبِلة بأن المرور عبر تركيا هو الخيار الأكثر منطقية

– إضفاء الشرعية القانونية على التدخل العسكري في ليبيا، لحماية المصالح التركية المستجدة والناجمة عن مذكرة التفاهم بخصوص الحدود البحرية، وبموجب مذكرة التفاهم الأمنية والعسكرية؛ واستخدام هذه الورقة في مساومة بقية الأطراف المتدخلة في الشأن الليبي، والتي تجمعها قضايا متشابكة مع تركيا، مثل روسيا بالنسبة للملف السوري، والأطراف الأوروبية بالنسبة لملف الهجرة، ومصر بالنسبة لغاز شرق المتوسط، والولايات المتحدة بالنسبة لملف العقوبات المحتملة بشأن التسليح.

اقتصاديّاً وأمنيّاً في ظل محاولة حرمانها من ربط حقول غاز شرق البحر المتوسط بالأسواق الأوروبية من الناحية الاقتصادية أيضا يمكن أن نجد دوافع ملحة لتركيا في توقيعها لمذكرة التفاهم مع ليبيا بشان ترسيم الحدود البحرية، تتمثل هذه الدوافع في عدم وجود اكتفاء ذاتي لدى تركيا في الطاقة، وحاجتها لاستيراد حوالي 90% من احتياجاتها منها من الخارج وهو أمر مكلف جداً للاقتصاد التركي، ما تقدمه الاتفاقية مع ليبيا من موارد هائلة من النفط والغاز تكفي تركيا وفق إحدى التقديرات لمدة 500 عام ويعتبر مكسب استراتيجي كبير لدولة تعاني الفقر في موارد الطاقة، بل لدولة تعتبر قوة صاعدة ومستهدفة في أمنها القومي (الرنتيسي، 2021).

بالرغم من أن الاتفاقيات التركية–الليبية الأخيرة تبدو في مصلحة الطرفين إلا أنه بالنظر للأطراف الدولية والإقليمية المعارضة فإنها تخلق تحدياً ومخاطرة كبيرة لتركيا، كما أن تركيا من الممكن أن تكون عرضة لعقوبات من الاتحاد الأوروبي بسبب الدفع بهذا الاتجاه من قبرص واليونان والدول الأوروبية التي تمتلك شركات الطاقة مثل فرنسا وإيطاليا. ولكن التعقيد الأكبر في وجه تركيا هو حدوث تحول سلبي جديد في موقف الإدارة الأميركية.

الخاتمة:

مما تقدم وبعد استعراض بعض جوانب الخلافات بين بلدان منطقة شرق المتوسط بشأن المناطق البحرية، وتقاسم الموارد الغازية والنفطية، يبدو أن هذه الخلافات ذات طبيعة مستعصية، بمعنى أنها غير قابلة للحل والتسوية النهائية في المستقبل المنظور، حيث يُعتمد فيها نمط "إدارة الصراع" بدلاً من "تسوية الصراع"، وبالتالي فقد بات من المتوقع امتداد هذا النوع من الخلافات لفترة طويلة، لاسيما مع تراجع تقديم الحلول الفنية والقانونية، والاعتماد على الحلول والوساطة السياسية والدبلوماسية، التي تتحكم فيها عوامل المصلحة بشكل أساسي، كما أن العلاقات المتدهورة الناتجة عن عقود طويلة من الصراعات السياسية والحروب تقف حائلاً دون تسوية "صراعات الموارد"، فقد حال عدم الاعتراف اللبناني بالكيان الصهيوني ، والتاريخ الطويل من الاحتلال "الإسرائيلي" لفلسطين وحصار وتجويع شعبها، في التنقيب

عن الغاز في حقول البنان وفلسطين، كما أن العلاقات المتدهورة بين تركيا واليونان بشأن قبرص، والخلافات بين تركيا وقبرص قد أدت دوراً سلبياً في الخلافات حول أحقية التنقيب في المناطق البحرية المتنازع عليها.

كما بات واضحاً أن الغاز قد أصبح يمثل إحدى أبرز وسائل التوظيف السياسي لتصفية الحسابات السياسية بين القوى الإقليمية، لاسيما مع وصول أنظمة سياسية إلى سدة الحكم ليست على وفاق مع نظيرتها من الدول الأخرى، وقد تجلى ذلك بوضوح في الصراع السياسي الذي نشب بين مصر وتركيا على خلفية سقوط نظام الإخوان بعد ثورة 30 يونيو من جانب، وبين قبرص وتركيا إثر الاعتراف التركي بشمال قبرص، وبين تركيا واليونان على خلفية الصراعات التاريخية بشأن القضية القبرصية وبحر إيجة، ويبدو أن الأطراف المعنية بذلك قد بدأت في القيام بعملية استغلال الغاز وتوظيفه سياسياً كأداة من أدوات الضغط في بعض الأحيان، أو حتى الترغيب في أحيان أخرى، وفي هذا السياق ومن بين أبرز مؤشرات عملية التوظيف السياسي للغاز ربطه بالدعم السياسي غير المباشر بين القوى المتدخلة في المنطقة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

تتفق أغلب التقديرات على صعوبة التنبؤ بشكل حاسم بما ستؤول إليه الأوضاع في منطقة شرق المتوسط، في ظل الخلافات الراهنة وبالنظر إلى أن أغلب الحالات لا تزال غير مستقرة، ولا يمكن الرهان على احتمالات الاستقرار التي تبدو أقل من احتمالات تفجر مزيد من الصراعات على الأقل في المدى القريب زمنيّاً وهناك ثلاثة سيناريوهات قد تؤول اليها الأوضاع في منطقة شرق المتوسط :

– سيناريو تشكيل وبناء علاقات متعددة الأطراف: سيناريو يشمل صيغة الاستقرار والتعاون بين بعض القوى في مقابل قوى مضادة نتيجة تعارض مصالح الطرفين.

– سيناريو التوافق: ويفترض هذا السيناريو إمكانية التوافق بين دول المنطقة حول ترسيم الحدود البحرية وفق قواعد القانون الدولي وفي ضوء اتفاقية الأمم المتحدة للبحار وذلك من خلال أدوار ايجابية لأي من الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو وساطة أميركية أو تحكيم دولي.

– سيناريو التصعيد والمواجهة العسكرية: يفترض تحول شرق المتوسط إلى ساحة مواجهة جديدة لعدد من الأطراف الدولية والإقليمية بسبب حقول الغاز وبالتالي يفترض هذا السيناريو احتمال حدوث تصعيد ما بين العقوبات الاقتصادية والسياسية والمناوشات العسكرية إلى أن يصل حد المواجهة العسكرية المباشرة بين بعض الدول المطلة على البحر المتوسط، وأحد أهم المواجهات المحتملة ستكون بين تركيا واليونان من جهة، وبين لبنان و الكيان الصهيوني من جهة أخرى، فضلاً عن ارتفاع مؤشرات العسكرة والتواجد العسكري الأميركي والروسي، والتسلح المصري، والمناورات العسكرية المتكررة بين دول المنطقة واستمرار التحرشات التركية في المياه القبرصية.

التوصيات

– إزالة كافة العراقيل التي تفتح المجال أمام بلدان شرق المتوسط لتحقيق تكامل استراتيجي من ناحية الغاز كثروة استراتيجية وحاجة اقتصادية، من الممكن أن يجعل هذه البلدان تعيش حالات رفاهية ومستويات معيشية أفضل، بعيداً عن التنافس والحروب.

– تطوير القدرات الوطنية للدول العربية في شرق المتوسط، وإقرار اتفاقيات تعاون فيما بينها؛ لإعطاء الفرص اللازمة لاستكشاف واستثمار الثروات الغازية، من خلال توزيع المسؤوليات والمهام حول تبادل الخبرات الفنية، وتأهيل اليد العاملة المتخصصة في مجال النفط والغاز، وتبادل الخدمات اللوجستية في مواقع التنقيب والاستخراج.

– قراءة بلدان الشرق الأوسط، ودول شرق المتوسط تحديداً، لمنحنى العلاقات الدولية، في ضوء الوفرة الغازية والنضوب النفطي، استعداداً لجميع السيناريوهات المحتملة.

References:

1- DEEP, K. the curse of Cain, the gas wars from Russia and Qatar to Syria and Lebanon. The first edition, Dar Al-Farabi, Beirut, p. 142.

10- Malaeb. N. Lebanon, a petroleum state on the outskirts of the bicentennial: Possibilities, Achievements, and Obstacles (1/2). on the electronic link: https://sitainstitute.com/?p=6057, entry date 7/26/2021.

10- Qassem. N. Eastern Mediterranean: Is there a possibility of a war in the region over oil and gas? On the electronic link: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53897922, date of entry 18/6/2021

12- Bakir. A. H. The Great Game: The Geopolitics of Competing for Gas in the Eastern Mediterranean. Arab Policy Forum, 2019, p.3.

13- Oweida. S. S. Exploitation of Natural Gas in the Eastern Mediterranean Basin and its Relationship to Israeli Influence in the Region. Al-Zaytouna Center for Studies, first edition, Beirut, 2019, p. 100.

14- Sarkis. N. Oil and Gas in Lebanon: A Blessing or a Curse?. Beirut, Oriental Library, 2015, pp. 31-32.

2- KALIF, A. W. European-Russian Relations and the Mutual Strategic Depth. Academy for Social and Human Studies, No. 11, 2014, p. 94.

3- KLARE, M. Blood and Oil: How America Thirst for petrol is killing us. London, 2004, pp. 146-179.

4- LOPEZ, P. S. The Geopolitics of Petroleum. translated by Najat Al-Salibi Al-Taweel, Abu Dhabi, 2013, p. 146.

5- MNISI, A. Dimensions of Russian Intervention in Georgia. on the website: <https://www.ecssr.ae/reports_analysis/> Date of entry 16/12/2020.

6- NANI, J. Russia and the Caspian Sea Region, from the book Security and Energy towards a New Foreign Policy. Translated by Hussam Eddin Khaddour, Publications of the Syrian General Book Organization, Ministry of Culture, Damascus, 2011, 238..

7-SBEIKHI, H. K. International and regional competition for the wealth of the Caspian Sea. Maysan Research Journal, Basra, No. III, 2006, p. 201.

8- al-Baboussi, A. Z. The Effects of Energy Security Threats on the International Gas Conflict - A Case Study of the Eastern Mediterranean Basin Region. PhD thesis, Cairo University, Faculty of Economics, 2018, p. 145.

9- Darbouche, H. "East Mediterranean gas: what kind of a gamechanger?" Oxford Institute for Energy Studies) OIES, 2012, p. 4.